القيادة الذكية: لماذا تتقدم دول وتتعثر أخرى في سباق التمكين الرقمي؟

القيادة الذكية ليست مجرد إتقان أدوات رقمية أو فهم التقنيات الحديثة في إدارة المؤسسات، بل هي نمط شامل يجمع بين الفهم العميق للناس والبيئة، واستثمار التقنية لحل المشكلات اليومية بطرائق مبتكرة، فالقائد الذكي يعرف كيف يستمع لمجتمعه ويقرأ مؤسساته، ويخلق بيئة عمل محفزة للابتكار والثقة، مع توظيف الأدوات الرقمية والذكاءات المتعددة—الشعورية والعقلانية والروحية—ضمن تحليل علمي للبيانات، ليحدث فرقًا ملموسًا في الأداء المؤسسي، إذ تكمن قوة هذا النهج في مرونته وقدرته على استشراف المستقبل، وإدارة فرق العمل في بيئات متسارعة التحول عبر حلول مبتكرة وقرارات مدروسة.

تبرز أهمية القيادة الذكية في قدرتها على معالجة قضايا معقدة، مثل منع الاحتكار، وتعزيز الشفافية، وجعل المؤسسات أكثر عدلاً وفاعلية، إذ تشير الدراسات الحديثة إلى أن القادة الأذكياء يحققون جودة أعلى في الخدمات العامة والخاصة، ويزيدون من التزام وولاء فرق العمل، فالتدريب المتقدم للقيادات أثبت نجاحه في رفع مستوى التحفيز، وتعزيز ثقافة الابتكار، حيث تمكنت المؤسسات التي استثمرت في تطوير قياداتها من رفع إنتاجيتها بنسبة تجاوزت 30%، وتهيئة بيئة قادرة على استيعاب التغيرات، وتحويلها إلى فرص نمو.

وتكشف تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي أن 77% من المؤسسات الكبرى تعاني من نقص العمق القيادي الرقمي، بينما شهدت المؤسسات التي تبنت أنماط القيادة الذكية تحسينات مستمرة في الأداء بنسبة 20% سنويًا، والأنموذج العربي يشهد تطورًا متسارعًا في هذا المجال؛ فقد سجلت السعودية في 2025 نسبة جاهزية 88.3% بعد تقييم أكثر من 244 جهة حكومية، متقدمة إقليميًا وعالميًا لتحتل المركز الرابع عالميًا في تقرير الأمم المتحدة للحكومة الرقمية، والأول عربيًا في الابتكار في الخدمات الذكية، بينما الإمارات حققت المركز الأول إقليميًا في مؤشر الخدمات الرقمية، وأطلقت مبادرات "قادة المال" وبرامج تمكين الشباب التي رفعت التوظيف الإلكتروني للمواهب الوطنية إلى 35% خلال خمس سنوات.

وفي مصر، أسهمت برامج القيادة الذكية في رفع جاهزية الخدمات الرقمية، محققة أكثر من 7.4 مليار دولار حجم خدمات القطاع الحكومي الذكي في 2025، مما أهلها لتكون ضمن المجموعة (أ) في تقرير الجاهزية

الرقمية العالمي، أما سنغافورة، فقد حولت القيادة الذكية إلى شرط أساس لنجاح حكومتها الرقمية الأكثر تنافسية عالميًا.

أصبح منع الاحتكار المؤسسي أحد أعمدة القيادة الذكية، إذ تشير تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى أن الأسواق الوطنية الأكثر تنافسية هي التي تعتمد سياسات قيادة رقمية ترتكز على الشفافية وتطوير نظم الرقابة المؤسسية بالأدوات التقنية، وتؤكد التجارب الخليجية أن الاستثمار في بناء قائد ذكي هو شرط أساس للنمو الاقتصادي والتحول المستدام وتعزيز ثقافة الابتكار.

وفي العراق، تزداد الحاجة الملحة إلى أنموذج قيادي ذكي يجمع بين التمكين الرقمي، والفهم الإنساني، والمهارات التحليلية الحديثة؛ وقيادة قادرة على التخطيط والإدارة والمساهمة في التنمية الوطنية، ودعم المؤسسات بالأدوات الفعالة لمواجهة تحديات السوق والتحول الرقمي.

وانطلاقًا من هذا التوجه، يستعد المعهد العالي لإعداد وتأهيل القادة لإطلاق أول برنامج دبلوم عالٍ مهني في القيادة الرقمية في العراق، ليكون منصة متخصصة لإعداد قيادات وطنية قادرة على إدارة المؤسسات بأساليب ذكية متوافقة مع أفضل المعايير الدولية، وهذا البرنامج سيهيئ جيلًا جديدًا من القادة المزودين بالوعي الرقمي، والرؤية المستقبلية، والمهارات التحليلية المتقدمة، ليشكل ركيزة عملية لدعم مشاريع التحديث والتحول الوطني، وتعزيز مكانة العراق الإقليمية.

القيادة الذكية لم تعد خيارًا نظريًا أو ترفًا مؤسسيًا، بل صارت شرطًا حاسمًا للنجاح، وجسر عبور نحو استدامة التنمية، ونهضة العراق في عصر التمكين الرقمي.

أ.د. عبد الكريم كاظم عجيل

رئيس التحرير